مركز الأبحاث
الفلسطيني

خارطة الطريق للمرحلة الثانية

من التوافق إلى إشكالية التنفيذ

مركز الأبحاث الفلسطيني
2026

تقدير موقف

مركز الأبحاث الفلسطيني هو مؤسسة بحثية استراتيجية تهدف إلى تقديم دراسات نوعية وتحليلات معمقة لدعم مصالح الشعب الفلسطيني وتعزيز الوعي العالمي بالقضية.

يسعى المركز إلى تمكين صناع السياسات والإعلاميين والأوساط الأكاديمية من خلال رؤى مستشرفة للمستقبل وتوصيات عملية, مع الجمع بين الأداء الأكاديمي والتأثير الميداني، ليكون صوتًا علميًا موثوقًا وواجهة فكرية مرموقة على المستويين الإقليمي والدولي.

INFO@PRC.PS
02-2966228
0597777008
00970597777008
فلسطين| رام الله-المصيون
شارع أحمد الشقيري - عمارة باديكو هاوس- الطابق الثامن

خارطة الطريق للمرحلة الثانية: من التوافق إلى إشكالية التنفيذ

رغم استمرار الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وتفاقم الأوضاع الإنسانية، وتعثر إدخال المساعدات، تصدر ملف نزع السلاح المشهد السياسي والتفاوضي، متقدمًا على القضايا التي فرضتها الحرب نفسها. فقد انتقل الاهتمام الدولي تدريجيًا من البحث في آليات وقف العمليات العسكرية، وإغاثة السكان، وإعادة الإعمار، إلى التركيز على ترتيبات السلاح باعتبارها المدخل الرئيس للانتقال إلى المرحلة الثانية من خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وجاء هذا التحول بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي، في 31 يوليو 2026، توصل مجلس السلام إلى ما وصفه بـ"اتفاق تاريخي" بشأن نزع سلاح حركة حماس وبقية الفصائل المسلحة، عقب اجتماعات القاهرة التي قادها نيكولاي ميلادينوف مع حركة حماس وبمشاركة الوسطاء المصريين والقطريين والأتراك، والتي أسفرت عن إنتاج خارطة طريق لتنفيذ المرحلة الثانية من الخطة. وبذلك، لم يعد النقاش يدور حول أصل الاتفاق، وإنما حول آليات تنفيذه، وترتيب الالتزامات بين الأطراف، وحدود القبول السياسي والأمني بمخرجاته.

وتنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن المعضلة الرئيسة لم تعد تتمثل في التوصل إلى تفاهمات سياسية، وإنما في إدارة فجوة التنفيذ التي برزت فور انتقال خارطة الطريق من القاهرة إلى إسرائيل. فبينما اعتُبرت الوثيقة، من منظور الوسطاء ومجلس السلام، إطارًا للانتقال إلى المرحلة الثانية، أعادت إسرائيل طرح ملف نزع السلاح بوصفه شرطًا سابقًا لأي انسحاب أو ترتيبات سياسية لاحقة، الأمر الذي أدخل خارطة الطريق في اختبار سياسي وتنفيذي سيحدد مستقبلها خلال المرحلة المقبلة.

إنتاج "خارطة طريق" للانتقال إلى المرحلة الثانية

عقد نيكولاي ميلادينوف، بصفته الممثل السامي لمجلس السلام، سلسلة اجتماعات في القاهرة مع قيادة حركة حماس، وبمشاركة الوسطاء المصريين والقطريين والأتراك، بهدف وضع إطار تنفيذي للانتقال إلى المرحلة الثانية من خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وأسفرت هذه الاجتماعات عن التوصل إلى "خارطة طريق" تضمنت آليات تنفيذ المرحلة الثانية، بما يشمل ترتيبات نزع السلاح، والانسحاب الإسرائيلي، والانتقال إلى إدارة فلسطينية جديدة لقطاع غزة[1].

وفي أعقاب هذه الاجتماعات، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في 31 يوليو 2026، توصل مجلس السلام إلى ما وصفه بـ"اتفاق تاريخي" يقضي بنزع السلاح من حركة حماس وبقية الفصائل المسلحة في قطاع غزة على مراحل، معتبرًا أن ذلك يمثل المدخل الرئيس لإنهاء الحرب، وإعادة إعمار القطاع، وتمكين حكومة فلسطينية جديدة من تولي إدارة غزة بالتعاون مع مجلس السلام، بما يحقق، وفق الرؤية الأمريكية، متطلبات الأمن الإسرائيلي ويفتح المجال أمام مرحلة جديدة من الاستقرار[2].

ولم يكن الإعلان الأمريكي تتويجًا لاتفاق نهائي بقدر ما كان إعلانًا عن التوصل إلى إطار تنفيذي للانتقال إلى المرحلة الثانية. فقد أصدر مجلس السلام وثيقة تنفيذية تضمنت (15) بندًا حددت المبادئ والآليات اللازمة لاستكمال تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، بما يعكس انتقال المفاوضات من مرحلة التفاهمات العامة إلى مرحلة تحديد الالتزامات وآليات تطبيقها. كما منحت موافقة حركة حماس على خارطة الطريق الوثيقة زخمًا سياسيًا أوليًا، إلا أن الحركة وصفتها بأنها "مشروع اتفاق"، مؤكدة أن أي ترتيبات تتعلق بالسلاح تظل مرتبطة بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة، الأمر الذي أبقى تنفيذ الخارطة مرهونًا بمواقف الأطراف من ترتيب الالتزامات، وليس بمبدأ الاتفاق عليها[3].

اختبار القبول الإسرائيلي لخارطة الطريق

مثل انتقال ميلادينوف إلى تل أبيب، في 3 أغسطس 2026، أول اختبار فعلي لخارطة الطريق التي أُنتجت في القاهرة، بعدما انتقلت من مرحلة التوافقات التفاوضية إلى مرحلة البحث في إمكانية تنفيذها. وخلال لقائه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أكد ميلادينوف أن نزع السلاح يمثل أحد المرتكزات الأساسية للانتقال إلى المرحلة الثانية، موضحًا أن الهدف يتمثل في الإيقاف الكامل للأسلحة في قطاع غزة، والانتقال من الحكم بالسلاح إلى الحكم المدني، إلى جانب تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ هذه الترتيبات، بما يشمل وقف العمليات العسكرية[4].

إلا أن الاجتماع كشف أن التوافق الذي تحقق في القاهرة لم ينعكس بالقدر ذاته على الموقف الإسرائيلي. فبينما تعامل مجلس السلام مع خارطة الطريق بوصفها إطارًا لتنفيذ المرحلة الثانية، أعادت إسرائيل طرح الملف من زاوية أمنية، متمسكةً بأن نزع السلاح الكامل يجب أن يسبق أي انسحاب من قطاع غزة أو أي ترتيبات سياسية وأمنية لاحقة. كما برزت مخاوف إسرائيلية من أن يؤدي وقف العمليات العسكرية قبل استكمال ترتيبات نزع السلاح إلى منح حركة حماس فرصة لإعادة تنظيم قدراتها العسكرية، وهو ما أبقى النقاش مركزًا على ضمانات التنفيذ أكثر من جوهر الاتفاق نفسه.

وفي المقابل، جددت حركة حماس تمسكها بما تم التوصل إليه في القاهرة، مؤكدة استمرار التزامها بتنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار وفق التفاهمات التي جرى التوصل إليها، مع انتظارها ردًا رسميًا من مجلس السلام والوسطاء بشأن مخرجات الاجتماعات. وبذلك، انتقلت خارطة الطريق من مرحلة إنتاج التوافقات إلى مرحلة اختبار ترتيب الالتزامات، حيث تمسكت حماس بربط أي ترتيبات تتعلق بالسلاح بالانسحاب الإسرائيلي، في حين أصرت إسرائيل على تقديم ملف نزع السلاح على جميع الالتزامات الأخرى، الأمر الذي أعاد العملية التفاوضية إلى إشكالية التنفيذ بدلًا من إشكالية الاتفاق.

آفاق تنفيذ خارطة الطريق

خارطة الطريق التي خرجت من اجتماعات القاهرة لم تدخل بعد مرحلة التنفيذ، وإنما انتقلت إلى مرحلة الاختبار السياسي. ورغم أن التفاهمات التي توصل إليها مجلس السلام مع حركة حماس والوسطاء مثلت تقدمًا مهمًا في مسار الانتقال إلى المرحلة الثانية، فإن نجاحها يظل مرتبطًا بقدرة الأطراف الراعية على تجاوز الإشكاليات التي برزت فور انتقالها إلى إسرائيل.

تدخل خارطة الطريق اليوم مرحلة الاختبار الحقيقي، حيث لم يعد التحدي يتمثل في الإعلان عنها أو الحصول على التأييد السياسي لها، وإنما في الحفاظ على جوهرها خلال مرحلة التنفيذ. فكلما تصاعدت الضغوط لإعادة ترتيب الالتزامات أو تعديل شروطها، ارتفعت احتمالات إعادة التفاوض على مضامينها، بما قد يفضي إلى إفراغها من أهدافها الأساسية أو استبدالها بإطار تفاوضي جديد.

فرص النجاح

- **العامل الدولي:** يستند استمرار خارطة الطريق إلى وجود رعاية دولية مباشرة لإدارة تنفيذ خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والتي لم تكتمل مراحلها بعد، في ظل استمرار الجدل حول توقيت وآليات الانتقال إلى المرحلة الثانية. وفي هذا الإطار، شكّل إنشاء مجلس السلام الدولي خطوة تهدف إلى إدارة المرحلة الانتقالية ومتابعة تنفيذ مخرجات الخطة، بما يحول دون انهيار المسار التفاوضي مع كل جولة تعثر. كما أن الإعلان الأمريكي المتكرر عن الالتزام بخطة ترامب، واستمرار التحرك الدبلوماسي لمجلس السلام، يعكسان وجود إرادة دولية للإبقاء على خارطة الطريق باعتبارها الإطار السياسي القائم لإدارة مرحلة ما بعد الحرب، حتى وإن تعثر تنفيذ بعض مراحلها أو تأخر الانتقال إلى المرحلة الثانية.

- **العامل الإقليمي:** يمثل العامل الإقليمي أحد أهم عناصر استمرارية خارطة الطريق، في ظل استمرار انخراط مصر، إلى جانب دول إقليمية وعربية، وفي مقدمتها قطر وتركيا، في إدارة المسار التفاوضي بين الأطراف المختلفة. وقد أسهمت هذه الأطراف في إنتاج التفاهمات التي خرجت بها اجتماعات القاهرة، كما حافظت على قنوات الاتصال السياسية والأمنية التي حالت دون انهيار المفاوضات، رغم تعثر الانتقال إلى المرحلة الثانية، حتى وإن لم تنجح حتى الآن في تجاوز جميع الإشكاليات المرتبطة بتنفيذها.

فرص التعثر

- **العامل الدولي:** ازدواجية الموقف الأمريكي؛ فهو الراعي للمبادرة، لكنه في الوقت نفسه الحليف السياسي والعسكري لإسرائيل، ما يحد من قدرته على ممارسة ضغط قد يمس أولويات الحكومة الإسرائيلية. كما أن انتقال ميلادينوف من القاهرة إلى تل أبيب وضع خارطة الطريق أمام اشتراطات إسرائيلية قد تدفع إلى إعادة تفسير بعض بنودها أو تعديل آليات تنفيذها. ويضاف إلى ذلك استمرار التحفظ الإسرائيلي على أدوار بعض الوسطاء، ولا سيما قطر وتركيا، بما قد يؤثر في فاعلية الوساطة.
- **العامل الإسرائيلي:** يرتبط التعثر، بدرجة كبيرة، بالبيئة السياسية الداخلية في إسرائيل. فمع اقتراب الانتخابات المقررة في نهاية أكتوبر، تبدو حكومة بنيامين نتنياهو أقل استعدادًا لتقديم أي التزامات تتعلق بالانسحاب من قطاع غزة أو تقليص حرية العمل العسكري، خشية انعكاس ذلك على تماسك الائتلاف الحاكم وقاعدته الانتخابية. ومن ثم، فإن جانبًا من الاعتراضات الإسرائيلية، حتى وإن بدا غير مبرر من الناحية العملية، يرتبط بحسابات داخلية تدفع نحو إطالة أمد التفاوض وتأجيل الانتقال إلى التنفيذ.

الخلاصة

تكشف التطورات التي رافقت إنتاج خارطة الطريق واختبارها أن التحدي الرئيس لم يعد يتمثل في التوصل إلى تفاهمات بين الأطراف، وإنما في القدرة على تحويلها إلى ترتيبات تنفيذية قابلة للحياة. فرغم ما وفرته خارطة الطريق من إطار إجرائي للانتقال إلى المرحلة الثانية، فإن تنفيذها ما يزال يصطدم بالرفض الإسرائيلي لجوانب من مخرجاتها، وبالاشتراطات التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية، وفي مقدمتها تقديم نزع السلاح على الانسحاب من قطاع غزة، بما أعاد العملية التفاوضية إلى الخلاف حول ترتيب الالتزامات وآليات التنفيذ.

ورغم أهمية المرتكزات الدولية والإقليمية التي أسهمت في إنتاج خارطة الطريق والحفاظ على استمرارية المسار التفاوضي، فإن استمرارها لا يعني بالضرورة اقتراب تنفيذها، إذ لا تزال تواجه مجموعة من العوامل السياسية والأمنية التي قد تعيد تشكيلها، أو تؤخر الانتقال إلى المرحلة الثانية، أو تفتح الباب أمام إعادة التفاوض على بعض مرتكزاتها.

---

[1] Reuters, (July 30, 2026), Trump says deal reached to disarm Hamas, Israeli support for plan remains uncertain, https://2u.pw/q911qJ

[2] CNN Arabic، (31 يوليو 2026)، ترامب يعلن توصل "مجلس السلام" إلى اتفاق لنزع سلاح حماس بالكامل وجميع الجماعات المسلحة الأخرى، https://2u.pw/BMirNY

[3] الجزيرة نت، (2 أغسطس 2026)، إسرائيل تصعّد وتناور.. ماذا بعد إقرار خريطة الطريق في غزة؟، https://2u.pw/GeapM2

[4] Associated Press, (August 3, 2026), Board of Peace envoy meets with Netanyahu on Gaza disarmament deal and urges halt to strikes, https://2u.pw/zKFrxG